

العمل عقد) تقوم عالقات العمل في أغلب التشريعات على أساس تعاقدية، التعاقد الذي كرسه الدساتير (le contrat de travail) منها الدستور الجزائري مع اعتماد مبدأ سلطان الإرادة الذي يجعل من العقد الشروط العامة وهي الرضا والمحل والسبب والأهلية، قانون عالقات العمل والتي سنتناولها الحقا. بين العامل والمستخدم بشكل يضمن حقوق الطرفين والتزاماتهما التعاقدية. ع رّفه الفقه وليس التشريع الذي اكتفى بوضع قواعد التنظيم فقط، والذي عرف تطورا في مفهومه، الفرنسيين بأنه {اتفاق يوضع بموجبه العامل تحت تبعية اقتصادية مع المستخدم الذي يمنح له منصب عمل حسب الوسائل الموجودة }1(وتتلخص معظم التعريفات لعقد العمل في كونه" اتفاق الأطراف المتعاقدة سواء لمدّة محددة أو لمدّة غير محدّدة مقابل أجر". أما بالنسبة للمشرع الجزائري فلم يشر القانون المدني إلى تعريف عقد العمل مثلما أشار إلى عقد المقاولّة الذي يختلف عنه بصفة عامة طبقا للمادة 549 من القانون المدني. شروط انعقاد عقد العمل تطبق على عقد العمل قواعد عامة مثله مثل بقية العقود المدنية الأخرى، شروط عامة وهي الرضا والمحل والسبب والأهلية. الأخرى من خالل التزام العامل بأداء عمله لمدة محددة أو غير محددة مقابل أجر في إطار العقد المبرم مع